أزمة الإخوان المسلمين في البلاد العربية

بقلم إسرائيل إيلاد آلتمان، معهد هادسون

ربما يكون التطور الأهم في التاريخ الحديث لحركة الأخوان المسلمين هو تبنيها لسياسات المشاركة كإستراتيجية رئيسية. فدخول الإخوان في العملية السياسية ترافق مع قصة جديدة مؤيدة للديمقراطية تدَّعي فيها الحركة بأنها لا تسعى الى دولة دينية، وإنما الى "دولة مدنية ذات مصدر إسلامي للسلطة". أما في بعض البلدان، فقد أدى إحتضان الإخوان للسياسات الإنتخابية الى تشكيل أحزاب سياسية أيضاً.

وفي ضوء هذه التطورات، كان هناك جدل بأن الإخوان سيصبحوا معتدلين ما أن يندمجوا أكثر وبشكل كامل في العملية السياسية، كما أنهم سيصبحون، وبشكل معكوس، أكثر راديكالية إذا ما أُقصوا. لكن هل قدم السجل الخاص لمسار الإخوان المسلمين أي دليل يدعم هذه الفرضية؟ هل أدت مشاركة الإخوان في السياسة الى تقريب حصول تغيير إيديولوجي جوهري في الحركة، وقادتها الى إستبدال طبيعتها وأهدافها الراديكالية؟

هناك حالتان، سيتم درسهما في هذه الورقة، تلقيان بعض الضوء على هذه الأسئلة: تلك التي لمصر، حيث حركة الإخوان المسلمين محظورة رسمياً، وتلك التي للأردن، حيث كوفئ إعتناق الإخوان المسلمين للعمل السياسي ببعض النجاحات الإنتخابية الهامة في الماضي القريب. وفي نفس الوقت، أجبرت هذه الإنجازات النظامين المصري والأردني، أيضاً، على التحرك بقوة لحرمان الإخوان من مكاسب إنتخابية جديدة ومحاولة تقليص دورهم السياسي. وقد إشتكت حركة الإخوان الأردنية من أن الحكومة تلاعبت بالإنتخابات الأخيرة لمصلحتها، ما تسبب بقيام الحركة بأداءها بشكل هزيل. ومع ذلك، وبرغم هذه المزاعم، يقول الخبراء الأردنيون بأن التراجع الإنتخابي للإخوان لا يمكن عزوه بالكامل الى التلاعب الحكومي وحده. بدلاً من ذلك، يبدو أن الإخوان المسلمين لم يكونوا قادرين على إقناع الجماهير بأجندتهم الإيديولوجية.

في هذه الأثناء، لم يساعد إنتصار حماس في الإنتخابات التشريعية في كانون الثاني 2006 المجموعة على إنجاز أهدافها المعلنة بخصوص تحرير وأسلمة فلسطين. بدلاً من ذلك، إنتهت حماس معزولة سياسياً في غزة. علاوة على ذلك، لم يقم حزب العدالة والتنمية في المغرب، الموحى إليه من قبل الإخوان المسلمين، بأداء جيد كما كان متوقعاً في الإنتخابات التشريعية في أيلول 2007، التي كانت عادلة ونزيهة نسبياً مقارنة مع إنتخابات في بلدان عربية أخرى.

كل هذه الأمور تعرض الى أن الإستراتيجية السياسية للإخوان المسلمين تواجه مؤخراً بعض القيود الحقيقية – بما في ذلك ليس الحدود المفروضة من قبل دول لكبح الهيمنة السياسية للإخوان المسلمين فقط، وإنما حدود مفروضة على قدرتهم الخاصة على تحريك الناخبين على أساس شعارهم " الإسلام هو الحل" أيضاً. فكلما تقدم الإخوان في عمليات الإقتراع، وكلما لاحت في الأفق إمكانية أكبر لتوليهم السلطة، كلما كان متوقعاً من الحركة بشكل أكبر، في الداخل والخارج، القيام بتقديم حلول براغماتية لمشاكل الشعب والقيام بنوع من التسويات المطلوبة من الإحزاب السياسية في نظام سياسي تعددي. إلا أن الإخوان لم يلبوا هذه التوقعات، وبالنتيجة، عانت الحركة من خسائر في الساحة السياسية في الأوقات الأخيرة.

يبدو إذن، وكما وضع الأمر المحلل المصري خليل العناني، بأن "الربيع الإسلامي" قد يصل الى حائط مسدود بالفعل. لكن إذا ما وصلت الإستراتيجية السياسية لحركة الإخوان المسلمين الى طريق مسدود، فما الذي ستختار أفرعها المختلفة القيام به الآن وفي المستقبل؟ لقد قدمت حماس أحد الردود على هذا المأزق المحير عندما إستولت على غزة بالقوة. وقد يكون ذلك الرد بالفعل النموذج الذي ستحتذيه الأفرع الأخرى للأخوان المسلمين في المستقبل. أما على الجهة الأخرى للطيف، في كل الأحوال، هناك المثال الذي قدمه حزب العدالة والتنمية الإسلامي في تركيا، الذي فاز بإنتصارات في الإنتخابات التشريعية عامي 2002 و 2007 – لكن فقط بعدما وضع نفسه على مسافة من إيديولوجية الإخوان التقليدية.

هذا الإنجاز يعرض الى أن حزباً سياسياً إسلامياً بإمكانه تولي السلطة وإبقاءها في الحالة المدنية، طالما أن الحزب مستعد لقبول سيادة ذلك النظام السياسي ورافض للأهداف الإيدلوجية المتعلقة بتأسيس دولة إسلامية. لكن هل الإخوان المسلمون مستعدين، عموماً، لإتخاذ هذه الخطوة؟ حول هذا السؤال، تتكشف وجهات نظر الإخوان بخصوص نموذج حزب العدالة والتنمية التركي ونجاحه، خاصة، كما سيتم درس وجهات النظر هذه في هذه الورقة.

بين الدعوة والسياسة

تم تأسيس الإخوان المسلمين مع الهدف المعبر عنه وهو ترسيخ سيادة وسلطة " الشريعة" العليا (القانون الإسلامي)، توحيد الأراضي الإسلامية، تحريرها من كل الوجود الأجنبي، وفي النهاية نشر الإسلام في كل أرجاء العالم. وعلى إمتداد مسارها التاريخي، واصلت حركة الإخوان المسلمين العمل على هذه الأهداف بطرق وأساليب مختلفة – بما في ذلك " الجهاد"، لكن من خلال الدعوة أو النشاطات الإجتماعية والتبشيرية، بشكل رئيسي، خاصة خلال فترة القمع التي إختبرتها الحركة خلال حكم جمال عبد الناصر في مصر. وعندما إختار الإخوان الدخول في العملية السياسية والإنتخابية، كان تصورهم بأن هذه المقاربة السياسية الجديدة ليست بديلاً عن " الدعوة"، وإنما تكملة أو إمتداد لأنشطتهم المثبتة، بما في ذلك جهود الحركة لتأسيس دولة إسلامية. وبذلك، لم تتخل منظمات الإخوان المسلمين ككل عن مبادئها التأسيسية وتحول نفسها الى حركات سياسية مدنية تقبل بمبدأ فصل الدين عن الحياة السياسية والقبول بسيادة الدولة- الوطن.

من المهم فهم العلاقة بين الدعوة والسياسة في منظمات الإخوان المسلمين. ففي الحياة السياسية قد يزعم الإخوان بأنهم يسعون الى إنشاء دولة مدنية. لكن على مستوى " الدعوة"، لا يساوم الإخوان على أهدافهم الإيديولوجية الأساسية، لأن الحقيقة الإلهية، كما يرون، لا يمكن أن تكون عرضة للتفاوض السياسي. إن الأنشطة السياسية للإخوان هي بقصد الدفع قدماً بأهداف الأسلمة لحركة الإخوان بصفتها حركة "دعوة".

إن الأحزاب السياسية للأخوان المسلمين في البلدان العربية، ونتكلم تنظيمياً، ليست منفصلة عن تنظيم "الدعوة". هذا الأمر ثابت للغاية في المغرب، حيث يعتبر الحزب السياسي للإخوان المسلمين – حزب العدالة والتنمية – والى حد واسع، على أنه مضى أبعد من أية أحزاب أخرى للأخوان المسلمين في إبعاد نفسه عن تنظيم "الدعوة" وحركة الإحياء الديني الذي نبع منها، "حركة التوحيد والإصلاح".

تعتبر إستراتيجتي الدعوة والسياسة، ومن نواح عديدة، إستراتجيتين متعارضتين وتنتجان، من دون مفر، إلتباسات وإشكالات عميقة في رسالة الإخوان المسلمين الإيديولوجية. على سبيل المثال، وبصفتهم حركة دعوة، يدعو الإخوان المسلمين لتطبيق الشريعة وتأسيس دولة إسلامية، ولا يمكن لحركة الإخوان قبول غير المسلمين كمواطنين متساوين بالكامل مع المسلمين، الشرط الضروري الذي لا بد منه لحزب سياسي مدني. علاوة على ذلك، يتطلب الدخول في النشاط السياسي والإنتخابات حواراً وشراكة مع قوى سياسية أخرى، بما في ذلك مع خصوم إيديولوجيين. وبذلك، وجدت النشاطات السياسية للإخوان المسلمين نفسها بعض الأحيان في صراع مع رسالة الدعوة. هذه التوترات إنبثقت منها "المجالات الرمادية" الشهيرة – المواقف الملتبسة حول قضايا إيديولوجية وسياسية ما يوفر معايير أساسية للحكم بدقة على إلتزام منظمة ما بالقيم الديمقراطية والتعددية.

دولة مدنية أم دولة الشريعة؟

منذ إنخراط الإخوان المسلمين المصري في السياسات الإنتخابية في الثمانينات، أكدت تصريحات الحركة العلنية على إلتزامها بنشر الديمقراطية، الحرية، العدالة، حقوق الإنسان، والمواطنة المشتركة لأفراد الأقليات الدينية. وخلقت مشاركة الإخوان، أيضاً، شعوراً بالحاجة ضمن صفوف الحركة لتشكيل حزب سياسي.

يدعم الإخوان المسلمون المصريون، بمعظمهم، تأسيس حزب سياسي ينتمي " للجيل الثاني" أو " جيل الوسط". فهؤلاء الرجال، والعديد منهم كانوا ناشطين في منظمات طلابية إسلامية في السبعينات، ماهرون وماكرون سياسياً، كما أنهم أكثر إهتماماً بالعمل السياسي منه بعمل الدعوة. وكان بعض هؤلاء الناشطين قد أيدوا تأسيس حزب "الى جانب" هيكلية الدعوة للإخوان المسلمين، في حين إقترح آخرون بأن تحوّل حركة الإخوان نفسها بالكامل الى حزب سياسي. أما اليوم ، فإن خطاب الإخوان المسلمين مليئ بالنقاش الرنان حول مسقبل حزب الإخوان، الذي يوصف غالباً كـ"حزب مدني ذي مصدر ديني للسلطة".

يصف الكتاب الإسلاميون المعاصرون هذا المفهوم من " الدولة المدنية ذات المصدر الإسلامي للسلطة" كبديل لمفهوم " دولة تعمل وفق القانون الإلهي" التقليدي للإخوان، الذي يتطلب التطبيق الكامل للشريعة. لكن في حين يعبر الإخوان المصريين عن دعمهم لإنشاء حزب مدني ودولة مدنية من دون أخذ إجراء فعال، تستمر الحركة بالإلتزام، كمنظمة، بمبدأ

" الحاكمية". إنها تعتبر نفسها بمثابة حركة شاملة تجمع ما بين الدين والدولة وتسعى لتطبيق الشريعة في كل جوانب النشاط الإنساني.
إن البيان التبشيري للإخوان المسلمين، المنشور دوماً على الموقع الإلكتروني باللغة العربية للحركة، يعرِّف الإخوان على أنهم جماعة مسلمة تبشر وتطالب "بتحكيم شرع الله". هذا الأمر يوجز عقيدة الإخوان المسلمين التي خرجت بصيغتها الأولى في مؤتمرها الخامس (كانون الثاني 1939) والتي تعلن الحركة فيها بأن الإسلام نظام متكامل تام وبأنه الحكم والفيصل النهائي للحياة بكل أوجهها، في كل الأمم والأزمان. أما " المبادرة الإصلاحية"، التي أطلقها الإخوان في آذار 2004، فتصرح بوضوح بأن الهدف النهائي للإصلاح الإسلامي هو تطبيق الشريعة. كما تقول أيضاً:

لدينا مهمة واضحة – تطبيق شرع الله، على أساس إيماننا بأن هذه هي الطريقة الحقيقية والفعالة للخروج من كل مشاكلنا – سواء كانت محلية أو خارجية، أم كانت سياسية، إقتصادية، إجتماعية، أو ثقافية. وستُنجز هذه المهمة عن طريق إعادة تشكيل الفرد المسلم، البيت المسلم، الحكومة والدولة الإسلامية، الدولة التي ستقود الدول الإسلامية ، تعيد توحيد المسلمين المبعثرين، تستعيد تألقهم، تسترد لهم أراضيهم المفقودة وأوطانهم السليبة، وتحمل علم الدعوة لله لينعم العالم بالخير والسعادة مع تعاليم الإسلام.

أما في السياق المصري، فإن معظم المؤيدين المتحمسين المخلصين حتى لإستراتيجية " السياسية" لم يتقبلوا فصل الدين عن الدولة، كما أنهم لم يتخلوا عن المبدأ القائل بأن الإسلام هو دين ودولة معاً. ويؤكد هؤلاء المؤيدون أيضاً على هوية الإخوان المسلمين كحركة دعوة دينية ملتزمة بالطبيعة الكلية والكونية للإسلام. وبذلك، وبحسب عبد المنعم أبو الفتوح، أحد أشد المتحدثين الصريحين من " الجيل الثاني" المؤيد للإستراتيجية السياسية، فإن الإنجاز الأهم لحركة الإخوان المسلمين كان نجاحها في نشر مفهوم الإسلام الشامل والكوني وعدم إمكانية فصل الدين عن الدولة. أما عصام العريان، وهو قائد بارز من الجيل الثاني ومروِّج لإستراتيجية السياسة، فيحدد هدف الإخوان كالتالي:

إن بناء النهضة الكاملة على أسس ومبادئ الإسلام، الذي يبدأ بإعادة تشكيل الفرد المسلم، البيت المسلم، والمجتمع المسلم، يستمر بإعادة تشكيل الحكومة وإستعادة الكيان الدولي للأمة الإسلامية، وينتهي بأن يكون المسلمون أسياد العالم من خلال الهداية والإرشاد والدعوة.

هذا المفهوم، أن الإخوان المسلمين مرشدون للمجتمع، لا يتطابق شكلاً ومضموناً مع فكرة الحزب المدني وهذا واضح، فهو مفهوم من بين مفاهيم عديدة تتنافس مع بعضها من دون إدعاء ملكية الحقيقة الكاملة أو التظاهر بهداية الآخرين. كما أن المفهوم الإسلامي " المرشد"، دلالة على قائد الإخوان المسلمين لا يعتبر دلالة على منظمة ديمقراطية. لذا، عمل الإخوان على نقطة الرجوع الى قائدهم بصفته " رئيس جماعة الإخوان المسلمين" على الموقع الإلكتروني للحركة باللغة الإنكليزية، والى نائبه بصفته " نائب الرئيس"، وهكذا. في كل الأحوال، وعلى المواقع الإلكترونية العربية للإخوان المسلمين ومنشوراتهم، لا يزال القائد هو " المرشد العام"، كما لا تزال أعلى مؤسسة للمنظمة تدعى بـ " مكتب الإرشاد"، إلخ. وبعيداً عن إعتبار نفسها ممثلاً سياسياً من بين ممثلين عديدين، تعتبرحركة الإخوان المسلمين نفسها ناطقة بإسم الإسلام. فأداء الإخوان بأن الحركة هي الممثل الحقيقي للإسلام منعكس في شعارها الإنتخابي: "الإسلام هو الحل". وقد إنتُقد هذا الشعار بحدة، إلا أن الإخوان رفضوا التخلي عنه. ويعتقد الإخوان المسلمون بأن حركتهم تمثل المجتمع الإسلامي الحقيقي والواقعي. هذا هو السبب الذي يدعو الإخوان لعدم تحويل أنفسهم الى حزب سياسي: إذا كان الإسلام شاملاً، فإن حركة الإخوان المسلمين مسلمة، وبالتالي لا يمكنها النزول الى مستوى حزب سياسي.

برنامج حركة الإخوان المسلمين المصرية

قامت حركة الإخوان المسلمين المصرية بأخطاء عديدة في مجال العلاقات العامة – بما في ذلك عرض القوة لطلاب الإخوان المسلمين وهم يؤدون فنوناً عسكرية في جامعة الأزهر (10 كانون الأول 2006) – ما أضرَّ بجهودها لعرض نفسها كحركة مدنية لا عنفية. هذه الأخطاء بدورها، ساعدت النظام على وصم الإخوان بأنهم حركة عنف تشكل تهديداً للأمن الوطني المصري. وفي مواجهة ضغط النظام وإرادة تحسين صورتها وحصولها على المشروعية كحركة مدنية تسعى للإصلاح الديمقراطي، بدأت حركة الإخوان المسلمين في أوائل العام 2007 بتركيز الإهتمام العام على حزبها

السياسي المقبل وبرنامجه. وأعلن الإخوان بأن الحركة قررت تأسيس حزب وبأنها على وشك نشر برنامج الحزب. وبالرغم أن هذا الحزب لم يتم تأسيسه كما لم يتم نشر برنامجه الرسمي، فإن نصوص المسودة غير الرسمية لإعلانه الرسمي – غير المصادق عليه رسمياً من قبل الإخوان – قد تم تداوله وأثار جدلاً عاماً.
إن النصوص غير الرسمية لا تدعم فقط فكرة تفوق الشريعة في الدولة المستقبلية للإخوان المسلمين، إنما تمأسسها أيضاً. وبذلك، فإن الحزب المقبل يسعى الى تطبيق " مرجعية الشريعة الإسلامية" بالأسلوب التالي:

- على القسم التشريعي إستشارة مجلس من العلماء الدينيين. وعلى رئيس الدولة أيضاً إستشارة هذا المجلس من العلماء الدينيين متى ما أراد إصدار قرارات لها سلطة قانونية.
- متى ما كان هناك حكم شريعة محدد، مسنود بنص مقدس محدد، فإن القسم التشريعي لا يملك سلطة للتشريع بشكل مختلف. أما عندما لا يتوفر نص مقدس واضح، يمكن عندها وضع موقف مجلس العلماء للتصويت في القسم التشريعي. ويتطلب رفض ذلك الموقف أكثرية مطلقة من أعضاء القسم التشريعي.
- يجب إنتخاب مجلس العلماء الدينيين من قبل علماء دينيين، وأن يتمتع المجلس بحرية كاملة من القسم التنفيذي.

وبذلك، فإن الإخوان يسعون الى مأسسة حكم الشريعة عن طريق ترسيخ تفسيرهم الخاص لمفهوم الشيعة الراديكالي المتعلق بـ "الحكم الشرعي". تقول مسودة البرنامج، أيضاً، بأن لدى الدولة " وظائف دينية جوهرية"، حيث أنها مسؤولة عن حماية الإسلام والدفاع عنه. هذه الوظائف الدينية ممثلة برئيس الدولة، وبالتالي فإن "رئيس الدولة يجب أن يكون مسلماً".والأمر كذلك أيضاً لأن القرارات حول الحرب هي قرارات الشريعة، وتتطلب من أي شخص يتخذها أن يكون مسلماً. (هناك مسودات أخرى صرحت بأن الرئيس يجب أن يكون مسلماً ذكراً.) كما صرحت المسودة أيضاً، في كل الأحوال، بأن الدولة ستكون مبنية على أساس مبدأ المواطنة، ما يعني بأن كل المواطنين سيكون لديهم حقوق وواجبات متساوية، وبأن " المرأة ستتمتع بكل حقوقها، التي ستمارسها بشكل ينسجم مع القيم الأساسية للمجتمع".
فكيف يسوي الإخوان المسلمون بين مساواة كل المواطنين مع إقصاء غير المسلمين والنساء عن أعلى موقع للدولة؟ ما هي " القيم الأساسية للمجتمع" التي تحكم حقوق المرأة، ومن الذي يحددها؟ لقد برزت تلك الأسئلة وأخرى مشابهة بعد ظهور المسودات. وأوضح محمد حبيب، النائب الأول للمرشد العام، ما وصفه على أنه "الخطوط الحمر" للأخوان المسلمين حول هذه القضايا: إن الأقباط والنساء، شدد قائلاً، لا يمكنهم أن يصبحوا رؤساء الدولة. علاوة على ذلك، رفضت قيادة الإخوان المسلمين عرضاً لإدخال صياغة على المسودة تقدم الشريعة على أنها تعكس إرادة الشعب بدلاً من الإرادة الإلهية. إذ صرحت الصيغة المرفوضة بالتالي: " إن مرجعية الشريعة الإسلامية مبدأ دستوري تختارة الأمة بإرادتها الحرة....تلك المرجعية ليست مفروضة على الأمة، وتصبح مرجعية ما صحيحة ومطلوبة فقط بحسب خيار الأمة."
نال برنامج المسودة، حول كل هذه القضايا، إنتقاداً قاسياً، بمن في ذلك ضمن حركة الإخوان المسلمين نفسها. وفي دفاعه عن المسودة، إحتج عبد الفتوح بالقول بأن أي سوء فهم للبرنامج ناشئ، وببساطة، عن عبارة خاطئة، وبأن مجلس العلماء الدينيين سيكون هيئة إستشارية فقط وبأن بإمكان المرأة أن تكون رئيسة للدولة. ولم يقل، في أي حال، بأن بإمكان غير المسلم أن يكون رئيساً للدولة.

الأخوان المسلمون بمواجهة أزمة سياسية

منذ إنتخابات تشرين الثاني التشريعية، والحكومة المصرية تشرع بسلسلة إجراءات هدفت الى حرمان الإخوان المسلمين من أي دور سياسي. وقد تضمنت تلك الإجراءات إعتقالات مستمرة وواسعة النطاق إستهدفت، من بين آخرين، كبار القادة في الإخوان المسلمين؛ إستخدام المحاكم العسكرية؛ إتخاذ إجراءات صارمة بشأن البنية التحتية المالية للإخوان، وتعديلات دستورية، تم تبنيها في آذار 2007، والمصممة لإضعاف فعالية نشاط الإخوان الإنتخابي. ونتيجة لهذه الأعمال، لم يتم إنتخاب مرشح واحد مدعوم من قبل الإخوان المسلمين في إنتخابات مجلس الشورى في حزيران 2007.
ما أن فرضت الحكومة هذه القيود حتى تعرضت الإستراتيجيات السياسية للإخوان المسلمين لإنتقادات متزايدة من ضمن الحركة الإسلامية والأخوان المسلمين أنفسهم. وفي أوائل العام 2007، بادر علي عبد الحافظ من جامعة أسيوط الى

إخراج مجموعة من أعضاء الإخوان المسلمين من المنظمة، وشكل ما دعاه "التيار البديل". ودعا حركة الإخوان المسلمين الى فصل نفسها بالكامل عن المجال السياسي، محتجاً بالقول بأن المرء لا يمكنه الزعم بأنه مرشد ديني وأخلاقي للمجتمع في حين أنه يخوض، في نفس الوقت، المنافسات الإنتخابية ضد أولئك الذين يتظاهر بأنه يرشدهم.
وفي كانون الثاني، مضى عبد الله النفيسي، وهو عضو سابق في الإخوان المسلمين وباحث إسلامي شهير، في كلامه الى ما هو أبعد حتى. لقد إحتج بالقول بأن الإستراتيجية السياسية للإخوان المسلمين أنهكت الحركة وإستنزفتها بإدخالها بمناوشات لا نهاية لها مع النظام، وبأن الحركة لم يكن لديها سوى بضعة إنجازات قيمة تظهرها. فكونها كانت غارقة للغاية في نزاعات سياسية يومية، فقدت حركة الإخوان المسلمين التوجه الإستراتيجي والتفكير المنهجي الطويل الأمد، وأصبحت عبئاً على الحركة الإسلامية نفسها. إذ كان من الأفضل لحركة الإخوان تذويب نفسها والتحول الى مدرسة فكرية، قال مستنتجاً.
وفي جدل مشابه، ألحَّ محمد سليم العوَّا – وهو مفكر إسلامي معروف جداً، عضو سابق في الإخوان المسلمين، ورفيق مقرب من الشيخ يوسف القرضاوي – على الإخوان المسلمين في حزيران 2007 ترك الحياة السياسية كلها لمدة 10 سنوات. وناشد الحركة قائلاً بأن عليها التركيز، بدلاً من ذلك، على العمل التعليمي، الثقافي والإجتماعي. فالعمل السياسي للإخوان لم يقدم شيئاً لشعب مصر المسلم، قال محتجاً، مضيفاً بأن الطريقة الصحيحة لمحاربة الإستبداد وإحقاق العدالة ليست بالركض للدخول الى البرلمان، وإنما بتعليم وتثقيف الناس والإهتمام بهم.
حتى الآن، تفاعلت قيادة الإخوان مع قيود النظام الجديدة وإنتقادات الإسلاميين بالبقاء على نهجها. فهي لم تلجأ للإحتجاجات والتظاهرات الشعبية رداً على إجراءات النظام الصارمة، كما أنها لم تظهر إشارات تغيير لإستراتيجيتها. ورداً على منتقديها أبلغت القيادة أتباعها بأن الحركة شهدت قمعاً أسوأ من هذا خلال تاريخها الطويل، وبأنها بقيت وإستمرت في الماضي من خلال الصبر والتحمل.
علاوة على ذلك، رفضت قيادة الإخوان المسلمين تغييراً إيدولوجياً وتنظيمياً، مؤكدة على أن الحركة لها مسار، مجموعة "ثوابت"، أو "مبادئ ثابتة"، وإرث تاريخي يجب التمسك والإلتزام به. فمهما كان من شأن الذي يختار إتباع طريق مختلف لا ينسجم مع مسار الحركة فإنه حر بذلك – لكن خارج الحركة فقط. وبذلك، فإنه يجب إحترام المبادئ الثابتة للإخوان المسلمين وإتباعها، وإلا فإن الحركة ستتشظى الى فئات وأحزاب. " نحن نؤمن بأن الإسلام وحدة متكاملة وشاملة...لذا لا يمكن تخيل ظهور أحد من بين الصفوف، داعياً الى إنحلال الإسلام، محاولاً دفع الحركة الى المجهول،" كتب محمد حبيب. (إن أولئك الداعين الى إنفضاض الإسلام" هم إما مؤيدين لفصل السياسة عن الدعوة، وإما من أولئك الذين يفضلون التخلي عن الإستراتيجية السياسية كلها).
إن رفض الإخوان المسلمين فصل المجال الديني عن السياسي مستمد من رؤية الحركة لنفسها كحركة شاملة ملتزمة بتطبيق الشريعة في كل مجالات الحياة الإنسانية. لكن لماذا إختارت حركة الإخوان المصرية التراجع عن التفاعل العنيف؟ هذا الأمر يفسره، بشكل ظاهر، مبدأ الإخوان المسلمين مواصلة السعي للسلطة.
ذلك المبدأ مبني على أساس إستراتيجية الدعوة الطويلة الأمد للإخوان لجهة أسلمة المجتمع من القاعدة صعوداً للأعلى. وبحسب هذه الخطة، سيكون الإخوان المسلمون قادرين على تولي السلطة في مرحلة "التمكين"، عندما تكون الحركة قد فازت بعقول وقلوب أكثرية بارزة من الناس، إن لم يكن كلهم. في هذه المرحلة، سيتم إتخاذ كل الخطوات الضرورية لتحضير المجتمع ككل لإحتضان نظام إسلامي كامل. هذه الخطوات تقتضي، من بين أمور أخرى، إختراق "مؤسسات نافذة ومؤثرة" كالجيش، الشرطة، الإعلام، مؤسسات تعليمية كالأزهر، مؤسسات قانونية والبرلمان وإدخال العقيدة الإيديولوجية عليها. علاوة على ذلك، إن البيئة الخارجية الدولية بحاجة أيضاً للإستعداد لإرتقاء الإخوان المسلمين للسلطة.
يبدو أن تفاعل حركة الإخوان المسلمين تجاه فرض نظام مبارك للقيود على أنشطتها يعكس تقييمها بأن الأرضية ليست جاهزة بشكل كاف حتى الآن لها للحصول على السلطة. وكان قادة الإخوان قد صرحوا علناً، بالواقع، بأن المنظمة ليست جاهزة بعد لتولي السلطة الكاملة. حتى أن مهدي عاكف، المرشد العام للإخوان المسلمين، وصف كل الحالات الأخيرة التي تولى فيها إسلاميون السلطة – في السودان، إيران، أفغانستان والصومال- على أنها عبارة عن إخفاقات، لأن تلك الأنظمة لم ترتقي للسلطة بإرادة الشعب. وأضاف قائلاً بأن حركة الإخوان المسلمين ستكون جاهزة وقادرة على تولي السلطة فقط عندما يتقبل الناس رسالتها ويرغبون بحكمها. وفي ضوء هذه التصريحات، يبدو بأن قيادة الإخوان قد إختارت تجنب القيام بأي تحركات إستفزازية، حيث أنها لا تريد أن تقدم للنظام سبباً مشروعاً لإتخاذ إجراءات يمكن أن تضع الحركة في خطر.

إن الإنتصار الإنتخابي لحماس في غزة في العام 2006 وتشكيلها لاحقاً لحكومة لم يطابق هو الآخر مفهوم حركة الإخوان المسلمين المصرية بالوصول الى السلطة. فكلا البيئتين المحلية والخارجية كانتا غير جاهزتين بالنسبة لها. بالواقع، صرَّح محمد حبيب، نائب المرشد العام، في آب 2007 بأن إنتصار حماس الإنتخابي قد "أثر سلباً على الواقع السياسي في مصر والعالم العربي" (ما يعني بأن إنتصار حماس قد أضر بفرص الإخوان في المنطقة).
يجب أن يكون واضحاً بأن الإخوان المسامين لم يستثنوا إستخدام العنف من حيث المبدأ. وبالرغم أن عاكف قال بالفعل في آب 2007 بأن العنف لن يكون إحدى وسائل الإخوان للرد على إقصائها عن النظام السياسي، فإنه قام لاحقاً بوصف وتحديد تلك الملاحظة في آب 2007. في ذلك الوقت، لم ينكر عاكف العنف، وإنما حاجج قائلاً بأنه لا يجب الشروع بالعنف عندما يكون النظام هو الأثير في توازن القوى، وبذلك، يكون من المرجح فوزه في الصراع. وكما قال عاكف، " ليس في مصلحة أحد حدوث عنف أو صدام *الآن*، وليس في مصلحتنا *الآن* إدارة مقاومة ضد الحكومة، لأن لديها الملايين من المستعدين لمواجهة الإحتجاجات، قمع المتظاهرين وضربهم وإعتقالهم (أضاف مؤكداً)".
في ضوء هذا الأمر، يبدو أن قيادة الإخوان تعتقد، على الأرجح، بأن لا فائدة كبيرة من المخاطرة بإثارة المشاكل الآن أكثر. بدلاً من ذلك، تختار القيادة، بحسب الظاهر، الإستعداد لليوم الذي يلي رحيل الرئيس حسني مبارك، عندما سيكون لدى الإخوان الفرصة للعب دور أساسي في تشكيل النظام الجديد. فمع إنتظارها بصبر لتلك اللحظة، يبدو بأن ذلك هو خيار حركة الإخوان المصرية – على الأقل حتى الآن.

حركة الإخوان المسلمين الأردنية

تم تأسيس الفرع الأردني للأخوان المسلمين في العام 1945 لمواصلة العمل على أسلمة المجتمع، إنشاء دولة إسلامية تطبق الشريعة، توحيد الأمة الإسلامية، والقيام بالجهاد لتحرير العالم من الطواغيت. وفي الخمسينات والستينات، شكل الإخوان الأردنيون تحالفاً مع الدولة الأردنية لمقاومة عدوهم المشترك، الخط العروبي والإشتراكي لجمال عبد الناصر. في كل الأحوال، إنتهى ذلك التحالف في الثمانينات، عندما أصبحت الأسلمة العدو الإيديولوجي الرئيسي للملكية. ومنذ ذلك الحين أصبحت حركة الإخوان الأردنية تحت تأثير الإيديولوجية الراديكالية التكفيرية لسعيد قطب، عبد الله عزام وآخرين. كما أصبحت الحركة، وبشكل متزايد، متأثرة بحماس. هذا الأمر أدى الى الوضع المواجه بشكل متزايد للإخوان الأردنيين تجاه الدولة، وبدوره، الى جهود النظام لإحتواء قوة الإخوان والتقليل منها.
في العام 1992، شكل الإخوان الأردنيون حزباً سياسياً – جبهة العمل الإسلامي. كانت إحدى أسباب إنشاء هذا الحزب حماية أنشطة الدعوة لحركة الإخوان المسلمين الأردنية من أية إجراءات قد تتبناها الحكومة ضد إنشطتها السياسية. وتتضمن الأهداف المعلنة لجبهة العمل الإسلامي رعاية العودة للحياة الإسلامية وتطبيق الشريعة في كل الميادين، تحضير الأمة الإسلامية للجهاد ضد الأعداء الصهاينة والإمبرياليين، تقديم العون للقضية الفلسطينية والسعي لتحرير فلسطين لتحقيق الوحدة الوطنية والحرية، مواجهة النفوذ الإمبريالي والأجنبي، وتأسيس نظام حكومي مبني على أساس المبادئ الديمقراطية والشورى.
إن برنامج العمل المفصل للحزب لأردن جديد، المعنون بـ " رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن"، يتطلب تطبيق القانون الإسلامي (الشريعة)، وقد صرح هذا البرنامج بأن " الشريعة هي مصدر القوانين ومصدر التشريعات". وتصرح الوثيقة أيضاً بأن "الحركة الإسلامية" تسعى لترسيخ شريعة الله على الأرض وبناء الحياة على أساس الحرية والعدالة، في مجتمع مدني مصدر سلطاته الإسلام. وبعيداً عن التخلي عن فكرة إنشاء دولة إسلامية تطبق الشريعة، أسس الإخوان المسلمون حزباً سياسياً ملتزم بدفع ذلك الهدف قدماً.

الإخوان المسلمون والأزمة السياسية في الأردن

يعارض كل من الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي الحكومة الأردنية حول معظم القضايا الإستراتيجية الحاسمة. وقد أدانت فتاوى عديدة صادرة عن لجنة علماء الشريعة التابعة لجبهة العمل الإسلامي تحالف الأردن مع الولايات المتحدة ومساعدته للقوات الأميركية وقوات التحالف الموجودة في العراق. كما هاجم اهؤلاء العلماء الملك الأردني مباشرة، مصرحين بالقول بأن الحاكم الذي يجعل من نفسه متحالفاً مع أعداء دينه وأمته يصبح واحداً منهم. كما أعلنت فتوى أخرى لجبهة العمل الإسلامي، وبوضوح، بأن علاقات الأردن مع إسرائيل تتعارض والشريعة ويجب قطعها. وقالت الفتوى بأن المحافظة على تلك العلاقات وصل الى درجة خيانة الله، النبي، والأمة الإسلامية. وكانت جبهة العمل

الإسلامي قد دعمت إضافة الى ذلك محور إيران - حزب الله – سوريا- حماس، وحافظت على إتصالات وثيقة مع النظام السوري، رغم إضطهاد ذلك النظام للفرع السوري للإخوان المسلمين.
ترفع العلاقات القوية لحركة الإخوان المسلمين في الأردن مع حماس السؤال عما إذا كانت الحركة لا تزال منظمة أردنية حقاً. فعلى خلاف نظرائها من الحركات المصرية، صرحت حركة الإخوان الإردنية، وبوضوح، بأن هدفها الوصول للسلطة من دون تأخير. وعقب إنتصار حماس 2006 في غزة، عبَّر قادة جبهة العمل الإسلامي عن ثقتهم بأنهم هم أيضاً سيفوزون قريباً بنصر إنتخابي، مزهوين بأن الحركة الإسلامية مستعدة لتولي السلطة السياسية.
في كل الأحوال، وحيث أن حركة الإخوان الأردنية أصبحت أكثر راديكالية، تحركت الحكومة للحد من قوتها ونفوذها. إذ مررت تشريعاً قانونياً يحد من أنشطة الدعوة للإخوان ونفذت إجراءات جديدة للسيطرة على الذراع المالي للحركة وبذلك خفضت من قدرة إستمرار شبكة مؤسساتها الإجتماعية، التعليمية والدينية المنشرة في أرجاء البلاد على الإستمرار والثبات. وفي تموز 2007، صعَّد الإخوان المسلمون من تحفظهم تجاه الحكومة بإنسحابهم من الإنتخابات البلدية في الوقت الذي كانوا فيه بحالة تقدم، متهمين الحكومة بالخداع، ومهددين بمقاطعة إنتخابات تشرين الثاني 2007 التشريعية. وردت الحكومة بالإشارة الى أنها قد تحظر على الإخوان المسلمين العمل السياسي.
هذه المواجهة قادت الى نزاع داخلي لدى الإخوان. وفي النهاية، تجاوز عدد أكبر من الأصوات البراغماتية معارضة المتشددين ، وشارك الإخوان المسلمون في الإنتخابات التشريعية لكنهم لم يفوزوا سوى بـ 7 مقاعد من أصل 22 تنافست الحركة عليها، مقارنة مع 17 مقعداً كانت قد فازت بها في الإنتخابات السابقة.
إدعت حركة الإخوان لاحقاً بأن الحكومة تلاعبت بالإنتخابات لصالحها. لكن بحسب مراقبين موثوقين، لا يمكن عزو التراجع الإنتخابي للإخوان، بالكامل، الى تدخل الحكومة. ويعتقد المراقبون بأن نفس الناخبين قد لا يكونوا دعموا الإخوان بسبب إرتباط هؤلاء الوثيق بحماس، التي كانت جاذبيتها الشعبية تتضاءل نوعاً ما خاصة منذ إستيلائها العنيف على غزة. في كل الأحوال، يُستشهد بإستياء الناخبين من الإخوان كعامل أساسي بتلك الهزيمة الإنتخابية. وكما كان الخبير الأردني بشؤون الإخوان المسلمين قد فسر الأمر بقوله:

لقد *فشلت المنظمة بالكامل بأن تقدم للشعب برنامج عمل سياسي مقنع يتجاوز الشعارات الرنانة. لقد شبع الناس من تلك الشعارات ويعرفون على وجه التأكيد بأنها شعارات غير واقعية ولا تتطابق مع هواجس المواطنين وظروفهم الإقتصادية الخطيرة. لقد إتسمت الحملة الإنتخابية للإخوان بعبارات قديمة مستهلكة كشفت بأن مرشحيها يفتقرون لأية رؤية سياسية واقعية.*
هذا الإخفاق السياسي لم يكن سوى برهاناً إضافياً عن أزمة الإخوان. تلك الأزمة أنتجت إنتقادات لقيادة الإخوان المسلمين ودعوات لتغيير دراماتيكي للتوجه. فحتى قبل الإنتخابات ، عرض إبراهيم غرايبه، وهو عضو كبير سابق في الإخوان، إقتراحاً بشأن تغييرات تنظيمية وإديولوجية كاسحة، محتجاً بأن حركة الإخوان قد عمرت أكثر من مهمتها الأصلية وبأنها أضاعت إتجاهها. كما قال أيضاً بأن على الإخوان المسلمين الإختيار بين ثلاث مسارات عمل مختلفة – تحديداً، الدعوة، السياسة ، أو العمل الإجتماعي – لأن من المستحيل الدمج بينها. وألح بقوله أن على الإخوان أن يصبحوا حركة إجتماعية تركز على تنظيم وقيادة الطبقات الوسطى بوجه التحديات الجديدة التي تشكلها العولمة والخصخصة. وبديلاً لذلك، إقترح بأن تقوم حركة الإخوان المسلمين إما بتحويل نفسها، تماماً، الى حزب سياسي أو تحويل ذراعها السياسي الى حزب يكون مستقلاً بشكل حقيقي عن الحركة الأوسع.
قدمت مقالة على الموقع الإلكتروني الرسمي لحركة الإخوان الأردنية إستراتيجية أخرى أيضاً، تلح بها على الإخوان التفكير "بإبداع" بخصوص طرق وأساليب جديدة لمواجهة الأنظمة القمعية. وإقترحت المقالة تغيير قوانين اللعبة السياسية – على سبيل المثال، عن طريق تنظيم عصيان مدني على نطاق واسع. ودعت الى وضع نهاية لـ " الفترة المكية" في تفكير الإخوان المسلمين – تلميحاً للفترة الزمنية التي كان فيها النبي محمد وأتباعه مضطهدين من قبل عشائر مكة، والتي أنهاها محمد بشكل مفاجئ بالهجرة الى يثرب. وعرضت المقالة أيضاً الى أن على الإخوان المسلمين التفاعل بشكل أكثر هجومية إزاء قمع النظام وحذو مثال حماس. " إذا كانت عظام الإخوان ستُكسر، فلم لا تُكسر عظام العدو أيضاً؟" تساءل الكاتب.

وجهات نظر الإخوان المسلمين بشأن " النموذج التركي"

ولّد إنتصار حزب العدالة والتنمية في تموز 2007 في الإنتخابات التركية تفاعلات مختلطة في أوساط فروع حركة الإخوان المسلمين على إمتداد العالم العربي. فالبعض رأى نجاح حزب العدالة والتنمية بمثابة دليل براءة لقرار الإخوان الإستراتيجي بالمشاركة في الحياة السياسية الإنتخابية. وعبَّر آخرون عن تحفظات قوية للفكرة نفسها المتعلقة بإعتبار حزب العدالة والتنمية حزباً إسلامياً، كما عبروا عن شكوكهم حول ما إذا كان يجب إعتبار إنتصار هذا الحزب نصراً للحركة الإسلامية.

ومن بين الداعمين لحزب العدالة والتنمية، لم يكن لدى الشيخ فيصل المولوي، رئيس الجماعة الإسلامية، فرع الإخوان اللبناني، من مشكلة مع إلتزام حزب العدالة والتنمية المعلن بالعلمانية. فالحزب لم يتخل عن مبادئه الإسلامية، بحسب ما قال الشيخ مولوي، وإنما حاول، فقط، تحقيق ما كان ممكناً بظل ظروف صعبة. علاوة على ذلك، فقد حاجج قائلاً بأن حزب العدالة والتنمية نجح في الإنتقال خطوة الى الأمام تقربه من حل إسلامي أصيل يمكن تطويره وتطبيقه في عصر العولمة المادية. أما عبد الإله بنقيران، زعيم حزب العدالة والتنمية المغربي، فكان أكثر تشككاً. فبحسب ما قال، " إن حزب العدالة والتنمية أكثر تقدماً بكثير في الحياة السياسية منا: نحن لا نزال في مرحلة الدعوة. وقد يكون الحزب نموذج دور، لكنه يقوم بتنازلات كثيرة جداً على حساب الإسلام: إنهم يقدمون الكحول حتى في إستقبالاتهم الرسمية، شيئ مخجل."

أما من جانبها، فقد رفضت حركة الإخوان المصرية أي عرض يقول بأن منظمتهم مشابهة لحزب العدالة والتنمية. وكان هذا الأمر، على الأرجح، رد فعل على دعوات للإخوان المصريين بمحاكاة حزب العدالة والتنمية عن طريق الإنسلاخ عن الإيديولوجية " الإخوانية" التقليدية، التي وصفها البعض بأنها غير شعبية، وبذلك فإنه لا فائدة منها في الساحة السياسية. بالإضافة الى ذلك، إحتجت قيادة الإخوان المصرية، بقوة، بقولها أن حزب العدالة والتنمية ليس نموذج الدور الصحيح للحركة الإسلامية. وزعموا، من بين أمور أخرى، بأن هدف حزب العدالة والتنمية كان فقط ممارسة السلطة السياسية بفعالية من دون التسبب بإحداث تغيير إسلامي ملموس وجوهري في المجتمع. أما الإخوان المسلمون فيسعون، وبالعكس، للوصول الى السلطة السياسية بهدف خلق مجتمع إسلامي بالكامل. علاوة على ذلك، أشار قادة حركة الإخوان المصرية الى أن أردوغان، رئيس الوزراء التركي، ملتزم بقوانين النظام السياسي التركي، بالدستور التركي، وبالهوية العلمانية للبلاد. هذا الإلتزام بالعلمانية – أو "خيار حزب العدالة والتنمية"، كما وصفه القادة المصريون – لا يمكن أن يكون موقف الإخوان المسلمين بأي شكل من الأشكال. إذ قالوا بأن الإخوان يسعون الى إحياء الأمة الإسلامية الموحدة، إستعادة دورها العالمي القيادي، وإعادة تأسيس الخلافة الإسلامية، في حين أن حزب العدالة والتنمية لا يملك أجندة إسلامية عالمية – أما الأسوأ حتى، فهو سعيه للإندماج في أوروبا.

الإخوان المسلمون والولايات المتحدة

إن تحييد المعارضة الأميركية بالنسبة للإخوان المسلمين هو هدف أساسي في خطة حركة الإخوان المصرية لتمهيد الطريق أمام توليها السلطة السياسية مستقبلاً. إذ هدفت "المبادرة الإصلاحية" للإخوان المسلمين، التي أُطلقت في آذار 2004، الى إقناع الخارج بأن حركة الإخوان هي في الواقع حركة "إسلامية معتدلة". في كل الأحوال،لا يزال الإخوان المسلمون غير مستعدين لدفع ثمن الحوار مع الولايات المتحدة بالقيام بأية تنازلات إيديولوجية أو سياسية حقيقية وجوهرية. وبصفتها الحركة القيادية، المعيَّنة ذاتياً، للنضال العربي – الإسلامي، تستمر حركة الإخوان المسلمين بالتمسك، بقوة، بفكرة التضارب الكامل لمشروعها الكلي مع ذاك الذي للولايات المتحدة.

أما من وجهة نظرالمرشد العام عاكف، فإن سياسات المتحدة الأميركية هي سياسات عدائية تجاه العالمين العربي والإسلامي تحديداً. وصرَّح في رسالة أخيرة له بأن الإسلام هو الطريق الوحيد لإنقاذ المجتمع الدولي من الطغيان الأميركي، الذي يميل الى نشر "الفوضى المدمرة" (وهي ملاحظة منتقدة هدفت الى ما يعتبره الإخوان المسلمون بأنه المفهوم الأميركي بنشر "الفوضى البناءة" لإصلاح الشرق الأوسط) وتدمير العالم بأسره.

وفي خطاب آخر له مؤخراً دعا عاكف الجهاديين الشباب، كأولئك الذين إرتكبوا الهجمات الإنتحارية في المغرب والجزائر، لتوجيه جهودهم، مستخدمين كل الوسائل الممكنة، "ضد العدو الحقيقي للأمة، العدو الذي يحتل، يقتل، ينهب ويدنس... في القدس، في بغداد وفي كابول". أما محمد حبيب، نائب عاكف، فقال بأن دور الإخوان هو مقاومة " المشروع الأميركي، الذي يسعى الى إركاع الأمة، إضعاف إيمانها، إفساد أخلاقها، نهب ثرواتها، إقتلاع خصوصيتها الثقافية".

عبَّر قادة الجيل الثاني من الإخوان المسلمين، مثل عصام العريان، عن إهتمامهم بالحوار مع الولايات المتحدة. إلا أن العريان تمسك بقوة، أيضاً، بالموقف القائل بأن مشروع الإخوان المسلمين متعارض بشكل أساسي وجوهري مع المشروع

الأميركي. ورحب بالحوار " بصفته قيمة ثقافية وإنسانية"، لكنه في نفس الوقت أشار الى صراع أساسي بين " مشروع الإمبراطورية الأميركية المتنامي وهيمنتها"، من جهة، وبين "مشروع الإخوان المسلمين لبناء نهضة إسلامية، تحرير الأراضي الإسلامية من أي نفوذ أجنبي، توحيد العرب، وإنشاء نظام إسلامي دولي (كيان الدولة الإسلامية)"، من جهة أخرى.
وفي تموز 2007، دعا العريان لفتح علاقات مع الغرب، لكنه حذّر من أن على الإخوان المسلمين عدم الخضوع للإملاءات الغربية والشروط المسبقة الظالمة. أما الغاية من أي حوار مع الغرب، كما كان يرى، فهو المطالبة بأن يحترم الغرب حق المسلمين بإختيار طريقة حياتهم وشريعتهم التي تحكمهم. إذ على الغرب ألا يفرضوا نظاماً آخر على البلدان الإسلامية.

الإخوان المسلمون وسؤال الشيعة

في حين عبَّر قادة الإخوان المسلمين عن إنتقاداتهم بخصوص دور إيران في العراق وفي التمرد الشيعي، فإنهم رؤوا بإيران وحزب الله شركاء رئيسيين أيضاً في النضال ضد إسرائيل والولايات المتحدة. ففي الماضي، كان هذا الأمر يعني بأن حركة الإخوان المصرية قد رفضت، وبشكل روتيني، وجهة النظر القائلة بأن إيران تشكل تهديداً إستراتيجياً للعرب. علاوة على ذلك، رحبت حركة الإخوان، عموماً، ببرنامج إيران النووي بتكرارها مزاعم النظام الإيراني بأن البرنامج هو لغايات سلمية، في حين أضافت الحركة، في نفس الوقت، بأن أي هدف عسكري محتمل (للبرنامج النووي الإيراني) سيخلق "نوعاً من التوازن" بين العرب والعالم الإسلامي، من جهة، وإسرائيل وحلفاءها من جهة أخرى.
كما مالت حركة الإخوان المصرية أيضاً لعدم إظهار قلق كبير بشأن جهود إيران لنشر الإسلام الشيعي في البلدان العربية. إذ أهمل عاكف، تكراراً، ظاهرة تحول السنة الى الإسلام الشيعي في مصر بصفته أمراً غير هام، ورفض فكرة " الهلال الشيعي" الصاعد والقوي، أكثر فأكثر، بصفتها فكرة غير منطقية وغير واقعية. وكان موقفه هو أن التنافس بين السنة والشيعة أمر يجب تعليقه الآن حتى تكون الأمة الإسلامية قد فازت بمعاركها مع الغرب، ويكون المسلمون قد إستعادوا حقوقهم.
في أيار 2007، بدا أن البيانات العامة لحركة الإخوان المصرية حول إيران والشيعة، ككل، بأنها تتغير نوعاً ما بعدما تم الإعلان عن إجتماعات بين الولايات المتحدة وإيران. فعاكف، على سبيل المثال، حذر بأن المفاوضات ستجعل إيران، على الأرجح، ممثلاً إقليمياً مهيمناً وبذلك فإنها قد تهدد قوة الدول العربية السنية. ومؤخراً، قال حبيب، نائب المرشد العام، بأن دور إيران في الشرق الأوسط " يرفع الهواجس"، وبأن إيران تسعى لتوسيع نطاق نفوذها داخل المجتمعات العربية. وأضاف، في كل الأحوال، بأن إستراتيجية إيران رد مشروع على السياسات الأميركية في المنطقة، وإنتقد بشكل إلتفافي، ما دعاه "محور الإعتدال العربي" لخدمة المصالح الأميركية.
عموماً، يبدو موقف حركة الإخوان الأردنية تجاه إيران والمذهب الشيعي، ككل، أقل تجانساً من ذاك الذي لحركة الإخوان المصرية. بالواقع، يبدو بأن الفرع الأردني للإخوان المسلمين مقسّم بعمق داخلياً حول مسألة الشيعة. فالمشاعر التكفيرية المعادية للشيعة، داخل صفوف حركة الإخوان الأردنية تتضارب وتكاتفها المعلن مع حماس، حليف إيران. ولذلك، ففي حين تثمن حركة الإخوان الأردنية عالياً دعم إيران للقضية الفلسطينية، فقد كانت ناقدة بعمق لدور إيران في التدمير، الطائفية، والعنف ضد السنة في العراق، بذهابها بعيداً للغاية بالزعم بأن إيران سهلت فعلياً الغزو الأميركي لذلك البلد. كما زعمت الحركة بأن إيران ساعدت الولايات المتحدة على الإطاحة بنظام طالبان السني في أفغانستان.

الإستنتاج

لم تتسبب مشاركة الإخوان المسلمين في السياسات الإنتخابية، في كل من مصر والأردن، بأية تغييرات في إيديولوجية الحركة الأساسية أو أهدافها. إذ لا يزال الإخوان المسلمون ملتزمين بمسألة إنشاء دولة إسلامية. ولذلك، لا يجب أن يكون مفاجئاً أن تكون مسودة برنامج الحزب لحركة الإخوان المصرية تدعو لدولة تحكمها الشريعة. فإستحداث مسودة البرنامج تكمن في الطريقة التي يسعى بها الإخوان المسلمون الى مأسسة ذلك الحكم، من خلال مجلس العلماء تحديداً. هذا الأمر قد يساعد، بصورة ثانوية، على تفسير تكاتف حركة الإخوان المصرية المعلن مع إيران، التي كانت أول من طبَّق مفهوم حكم العلماء خلال ثورتها في العام 1979، إضافة الى تساوي مواقف الإخوان مع مواقف إيران المعادية لإميركا وإسرائيل. فمن وجهة نظر الإخوان المسلمين ، تمثل أحزاب إسلامية، كحزب العدالة والتنمية التركي، تعديلاً للوقائع العالمية

الجديدة ورغبة بالإندماج في النظام العالمي، بينما النظام الإيراني، وبالعكس، يرفض، كالإخوان المسلمين، النظام العالمي الحالي، ويسعى الى بناء نظام بديل، نظام إسلامي.
إن الأزمة التي تجد فيها منظمتي الإخوان المسلمين في كل من مصر والأردن هي، في جزء كبير منها، نتاج كون الإخوان عبارة عن حركة دعوة، ملتزمة بإنشاء نظام إسلامي، وفاعل سياسي مجبر على العمل ضمن إطار عمل الدول الوطنية الموجودة وضمن السياسات الشعبية. وبالرغم من عدم التطابق وعدم الإنسجام التي تنتجها هذه المقاربات والأدوار المزدوجة، فإن حركة الإخوان أظهرت نفسها على أنها غير مستعدة لإستبدال أجندتها الإيديولوجية الأساسية أو تعديل بنيتها التنظيمية. ويشير البعض الى فجوة الجيل داخل حركة الإخوان ويفترضون بأن الجيل الشاب هو أكثر براغماتية وسياسةً وأقل إيديولوجية من الرعيل القديم. إنهم يحتجون بالقول بأن هذا الجيل الشاب سوف يحوِّل الإخوان، في النهاية، الى تنظيم سياسي الذي، بدوره، سيُعدِّل من الإيديولوجية الراديكالية للحركة. بالواقع، إن فجوة الجيل، في كل الأحوال، "لا" تتطابق وتتماشى مع الفجوة الإيديولوجية. وبالرغم أنهم قد يختلفون في خياراتهم التكتيكية، فإن قادة " الجيل الثاني" في مصر يتقاسمون الإلتزامات الإيديولوجية نفسها التي للجيل الأول والمتعلقة بأهداف الإخوان المسلمين.
عرض محمد أبو رمان، الصحافي الأردني والخبير بالحركات الإسلامية، الى أن الإسلاميين العرب قد تساهلوا مع، وحتى برروا، الجمود الإيديولوجي داخل حركاتهم بسبب حقيقة أن المنتسبين لهذه الحركات مشغولون أيضاً بقمع الدولة لهم حتى لا يعودوا قادرين على التطور والتغيير. إلا أن الحركة الإسلامية التركية، بحسب ما يلاحظ، كانت أيضاً مُطوّقة ومضطهدة لعقود، لكن قادتها إستطاعوا مع ذلك أن يتطوروا ويبدعوا، ليقودوا بذلك الحركة ويحرروها من القيود المفروضة عليها من قبل النظام. كما لا يمكن لقمع النظام أن يفسر المكاسب الإنتخابية المتواضعة لحزب العدالة والتنمية المغربي. وبحسب المحلل المصري خليل العناني، فإن هذه المكاسب الإنتخابية قد تؤشر الى أن المجتمعات العربية ككل ليست مقتنعة بعمق بفعالية أو راغبة بـ " الحل الإسلامي"، المقدم من قبل الإسلاميين.
لقد وصل مشروع الرعيل القديم للإخوان المسلمين الى طريق مسدود، وإن الحركة مدعوة الى إعادة درس أهدافها وإستراتيجيتها. أما حركة الإخوان فلم تختر، حتى الآن، القيام بأية تغييرات أساسية. لقد نجت الحركة من أزمات كبرى في الماضي بكونها كانت قادرة على إستغلال الفرص وتحويل المحن لصالحها. إلا أن السؤال الذي لا يزال ينتظر جواباً هو الكيفية التي سيخرج بها الإخوان المسلمون من أزمتهم الحالية.